منها ٧,٩ مليار صادرات ونحو ١,٥ مليار واردات:

١٣ مليار ريال حجم التبادل التجاري بين اليمن والدول الافريقية غير العربية لعام ٢٠٠٣م

التأكيد على أهمية الدخول المنظم لهذه الأسواق والتعرف على احتياجاتها من السلع والمنتجات اليمنية

كتب/ علي البشيري

□ .. بلغ حجم التبادل التجاري بين بلادنا والبلدان الافريقية غير العربية خلال عام ٢٠٠٣م نحو ١٣ مليار ريال مقابل ١٥,١ مليار ريال في عام ٢٠٠٢م بانخفاض قدره مليار ريال ووفقا لبيانات أحصائية أولية صادرة عن الجهاز المركزي للاحصاء فقد بلغ حجم صادرات بلادنا للبلدان الافريقية في عام ٢٠٠٣م نحو ٧,٩ مليار ريال مقابل ١١,٤ مليار ريال في عام ٢٠٠٢م بانخفاض يقدر بنحو ٣,٥ مليار ريال فيما بلغت واردات بلادنا منها نحو ٥,١ مليار ريال في عام ٢٠٠٣م مقابل ٣,٧ مليار ريال وبانخفاض يقدر بنحو ١,٤ مليار ريال.

واحتلت جنوب افريقيا المرتبة الأولى في قائمة البلدان المستوردة من اليمن حيث بلغت صادراتها إليها نحو ٦,٥ مليار ريال يليها اثيوبيا ٨٤٨ مليون ريال ثم ارتيريا ٢٠٣ ملايين ريال وغينيا ١٩ مليون ريال والكونغو الديمقراطية ٩ ملايين ريال وملاوي ٨ ملايين ريال والكونغو برازفيل ٤ ملايين ريال وجامبيا مليوني ريال واوغندا ١٧ مليون ريال.

وفي ما يتعلق بواردات بلادنا من البلدان الافريقية غير العربية فقد جاءت كينيا في المرتبة الأولى حيث بلغت وارداتنا نحو ٢,٢ مليار ريال يليها اثيوبيا ١,٤ مليار ريال وجنوب افريقيا ٦٥٤ مليون ريال وزمبابوي ٤٦٦ مليون ريال فيما بلغت واردات بلادنا من نيجيريا ٢١٤ مليون ريال وسوازيلاند وافريقيا الوسطى وارتيريا والنيجر ٥٤ مليونا و٢٣ مليونا و١٢ مليونا و٩ ملايين ريال على التوالي ونحو ٣,٨ مليون و٣,٤ مليون ريال من تنزانيا واوغندا ونحو ٦ ملايين ريال من زائير والسنغال وملاوي وتشاد وكونغو الديمقراطية ومدغشقر.

إلى ذلك أكدت دراسات أن أسواق دول الجوار الافريقي قد تستوعب العديد من السلع والمنتجات اليمنية خصوصاً وأن العديد منها يحظى بقبول ملحوظ من مستهلكي تلك الأسواق والميل لشرائها.

وأكدت الدراسة التي أعدها الاخ علي عبدالملك الاديمي حول أسواق شرق افريقيا وقدمت للندوة الوطنية الثانية لتنمية الصادرات أكدت على أهمية الدخول المنظم لهذه الأسواق خصوصا في ظل المتغيرات التجارية الدولية الراهنة ونبهت إلى ضرورة التركيز على هذه الاسواق والاهتمام بها وخصوصا في ظل توفر العوامل المساعدة على التصدير والتي بدورها ستخلق بيئة تبادل تجاري وضمان تحقيق افضليات تجارية ثنائية عديدة.

كما دعت دراسة مماثلة للاخ محمد ابراهيم حسن إلى دراسة المعوقات التي تقف أمام انسياب الصادرات اليمنية إلى دول القرن الافريقي واتخاذ الحلول والمعالجات اللازمة للقضاء على هذه المعوقات أو التخفيف من حدتها.

ولفتت الدراسة إلى امكانية تطبيق بعض الاجراءات المحفزة لتنمية الصادرات اليمنية إلى دول القرن الافريقي منها تخفيف أعباء النقل واعفاء الصادرات من الرسوم والضرائب وتوفير التسهيلات البنكية المناسبة لليمنيين المصدرين إلى أسواق القرن الافريقي وتكثيف المعارض وتبادل الزيارات بين اليمن ودول القرن الافريقي.

● بالإضافة إلى تفعيل دور سفاراتنا في دول القرن الافريقي وتشجيع إقامة شركات متخصصة في إعداد وتجهيز المواد المعدة للتصديرات الزراعية والسمكية والصناعية ومنحها كافة التسهيلات اللازمة.

ودعت الدراسة إلى بحث امكانية تنشيط التبادل التجاري بين اليمن ودول القرن الافريقي عبر المقايضة ببضائع تحتاج لها السوق وتفعيل دور الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية وكذلك الغرف التجارية في تنشيط عملية الاتصال وتبادل المعلومات واللقاءات والزيارات بين رجال الأعمال وكذا تفعيل دور الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس في اجراء الاتصالات بالجهات المعنية في القرن الافريقي لمعرفة مدى توافق المواصفات القياسية بين الجانبين.

وأكدت على أهمية تفعيل دور وزارة الصناعة والتجارة في إجراء اللقاءات والاتصالات مع الجهات الرسمية في القرن الافريقي بما يضمن الوصول إلى تحقيق أهداف تخدم الجانب اليمني من حيث الحصول على تسهيلات أهمها الدخول والخروج من وإلى القرن الافريقي وبحث امكانية السماح للجانب اليمني بفتح مكاتب تمثيل وإقامة مخازن للمصدرين اليمنيين بما يضمن للمصدرين حفظ بضائعهم.

وشددت على ضرورة قيام المجلس الأعلى لتنمية الصادرات بإجراء عملية مسح ميدانية للأسواق المستهدفة في دول القرن الافريقي يتم التعرف من خلالها على احتياجات السوق والقوة الشرائية للمستهلك والأنواع المطلوبة من المواد الزراعية والصناعية والكميات المستوردة

رأي اقتصادي

أهمية نتائج مسح الطلب للقوى العاملة

● يعتبر مشروع سوق العمل من المشاريع الحيوية والناجحة التي نفذتها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية في بيروت ومن ثم إنشاء السوق عام ١٩٩٨م ومنذ إنشاء السوق والسوق في سباق مع الزمن حتى يتم تحقيق الأهداف المرجوه التي يطمح إلى تحقيقها وأهمها تحقيق التوازن بين العرض والطلب.

إن اهتمام الدولة والحكومة بسوق العمل إن دل على شيء فإنما يدل على حيوية وأهمية سوق العمل وأكبر دليل على ذلك هو حضور الأستاذ/ عبدالقادر باجمال رئيس مجلس الوزراء حفل إعلان نتائج مسح الطلب للقوى العاملة والذي أقيم في نادي الشرطة يوم الأربعاء قبل الماضي وبحضور كثير من قادة الدولة والوزراء والمختصين وقد دعا الأخ رئيس الوزراء في كلمته إلى جهد وطني لردم الفجوة بين العرض والطلب للقوى العاملة كما أكد على دور القطاع الخاص وكذلك إعادة النظر في الوضع التعليمي بشكل عام، كما بين الأخ رئيس الوزراء أن الفجوة بين العرض والطلب ترجع إلى ضعف التأهيل والتخصص في المجالات التي يحتاجها سوق العمل كما شدد على تفعيل جانب التأهيل والتدريب والتركيز على المجالات الإنتاجية، كما ثمن الأخ رئيس الوزراء أثناء حفل إعلان نتائج مسح الطلب للقوى العاملة النتائج والمؤشرات التي توصل إليها المسح.

محمد راجح سعيد

إن ما ذكره الأخ رئيس الوزراء والذي يتعلق بجانب التأهيل والتدريب مهم جدا خاصة إذا ما علمنا أن مؤشرات المسح التي خلصت إليها النتائج تؤكد حاجة سوق العمل إلى المهنيين والمتخصصين أكثر فأكثر.

من جانبه أكد الأستاذ عبدالكريم إسماعيل الارحبي وزير الشئون الاجتماعية والعمل المدير التنفيذي للصندوق الاجتماعي للتنمية على الاستفادة من نتائج التحليل لوضع السياسات والبرامج الخاصة لسوق العمل واحتياجاته المستقبلية بهدف تحقيق التوازن بين العرض والطلب للقوى العاملة ما يساعد على تخفيف البطالة إضافة إلى تحسين الأداء للمؤسسات من خلال تزويدها بالكفاءات البشرية المؤهلة والمدربة التي تستجيب لاحتياجاتها المتغيرة.

لا شك أن التعاون المستمر بين بلادنا وبين منظمة العمل الدولية كان له أثره الكبير في نجاح مشروع سوق العمل وتحقيق الأهداف المرجوة مستقبلا كما أشاد بالتعاون المثمر بين بلادنا وبين منظمة العمل الدولية كل من جيمس راولي عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وافرها مهران عن المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية.

اقتصاديات عربية ودولية

ارتفاع الايرادات العمانية بنسبة ٥,٢٪

■ «، مسقط/سبا..

أظهرت احصاءات رسمية نشرت أمس أن إيرادات سلطنة عمان ارتفعت خلال الأشهر الاربعة من العام الحالي بنسبة قدرها ٢ر٥٪ حيث بلغ الاجمالي حوالي ١٢٣٨٠٨ملايين ريال عماني. مقارنة بـ١١٧٨٠١مليون ريال خلال نفس الفترة من العام الماضي.

السودان توقع على اتفاقية مع شركة هندية لبناء خط أنابيب

■ «، الخرطوم/سبا ..

وقعت الحكومة السودانية مع شركة نفط هندية عقدا يقضي ببناء خط أنابيب نفط طوله ٧٤١ كيلومترا يمتد من الخرطوم إلى ميناء الخير على البحر الأحمر.

وذكرت مصادر صحفية سودانية أمس أن وزارة الطاقة والتعدين وقعت اتفاقا مع / اويل اند ناشيونال غاوكوربوريشن / كبرى شركات النفط في الهند إتفاقا تقوم بموجبه الشركة الهندية ببناء وتمويل خط أنابيب النفط بقرض قيمته ١٩٤ مليون دولار تسدده الحكومة السودانية على عشر سنوات.

وسيستغرق انشاء خط الأنابيب ١٦ شهرا وهو الثاني في السودان بعد خط الانابيب الذي شيد في عام ١٩٩٩م، ويبلغ طوله ١٦١٠ كم لنقل النفط من حقول استخراجه في جنوب غرب السودان إلى ميناء بشاير على البحر الأحمر مرورا بمعمل تكرير النفط في الخرطوم.

وينتج السودان اكثر من ٣٠٠ الف برميل يوميا من النفط ويأمل ان يرتفع انتاجه إلى ٥٠٠ الف برميل يوميا في نهاية ٢٠٠٥م.

ويبلغ احتياطي السودان من النفط مليارى مليار برميل من بينها ٧٠٠ مليون برميل من الاحتياطي المثبت.

تباطوء حاد في نمو الوظائف بأمريكا في يونيو

■ «، واشنطن/سبا ..

تباطأ نمو الوظائف في سوق العمل الامريكية بشدة خلال شهر يونيوالماضي بعد نمو كبير لعدة أشهر إذ جاء عدد الوظائف الجديدة أقل من نصف المتوقع في الوقت الذي انخفضت فيه ساعات العمل.

وقالت وزارة العمل الامريكية أن عدد الوظائف الجديدة بلغت ١١٢ الفا فقط في الشهر الماضي بالمقارنة مع توقعات الاقتصاديين في وول ستريت الذين قدروا أن الزيادة ستبلغ ٢٥٠ الف وظيفة.

وخفضت الوزارة تقديراتها لعدد الوظائف الجديدة في شهري ابريل ومايو إلى ٣٢٤ الفا و٢٣٥ الفا على الترتيب من ٣٤٦ الفا و٢٤٨ الفا ٠ وأضافت الوزارة أن معدل البطالة استقر دون تغيير على ٦٠٥٪ مثلما كان متوقعا.

ورغم ذلك فإن شهر يونيو شهد نموا في سوق العمل للشهر العاشر على التوالي ليصل اجمالي الوظائف الجديدة في هذه الفترة إلى نحو ٥٠١ مليون٠

وفي بادرة على ضعف أشمل في سوق العمل انخفض متوسط أسبوع العمل إلى ٦٠٣٣ ساعة في يونيو من ٨٠٣٣ ساعة في مايو ليسجل أدنى مستوى منذ ديسمبر.

اليورو يرتفع أمام الدولار

■ «، نيويورك/سبا ..

سجل سعر صرف اليورو الاوروبي أمس ارتفاعا أمام الدولار الامريكي بعد صدور بيانات أضعف من المتوقع عن سوق العمل في الولايات المتحدة

وارتفعت العملة الاوروبية الموحدة إلى أعلى مستويات أمس عند ١ر٢٢٨٧ دولار لليورو بعد صدور البيانات من ١ر٢١٥٠ دولار قبلها مباشرة.

وكانت وزارة العمل الامريكية ذكرت أمس أن عدد الوظائف الجديدة بلغ ١١٢ ألفا فقط في الشهر الماضي بالمقارنة مع توقعات الاقتصاديين في وول ستريت الذين قدروا أن الزيادة ستبلغ ٢٥٠ الف وظيفة.

المكسيك واليابان يوقعان إتفاقية للتجارة الحرة في أغسطس

■ «، مكسيكو سيتي/سبا ..

أعلنت وزارة الاقتصاد المكسيكية أمس أن المكسيك واليابان ستوقعان اتفاقية ثنائية للتجارة الحرة في مكسيكو سيتي خلال شهرأغسطس القادم، وذكرت وكالة أنباء الشرق الأوسط أن الحكومتين المكسيكية واليابانية ستسعيان للحصول على موافقة البرلمان على هذه الاتفاقية التي من المتوقع أن يسري العمل بها اعتبارا من أبريل ٢٠٠٥م. بعد التوقيع عليها.

ومن المقرر أن تدعو الحكومة المكسيكية رئيس الوزراء الياباني جونيتشيرو كويزومي لزيارة المكسيك بهذه المناسبة.

وكانت اليابان والمكسيك قد توصلتا لاتفاق أساسي حول إبرام اتفاقية التجارة الحرة في شهر مارس الماضي٠٠وهي تعد بذلك الاتفاقية الثانية من نوعها التي توقعها طوكيو حيث وقعت الاتفاقية الأولى مع سنغافورة في عام ٢٠٠٢م.

عدلت اكثر من ٣ آلاف قانون ولائحة خاصة بالتجارة الخارجية

الصين تضغط بقوة للحصول على وضع اقتصاد سوق كامل

■ «، بكين/شينخوا ..

تضغط الصين بقوة للحصول على وضع اقتصاد سوق كامل طبقاً للجدول الزمني الذي وضعته، رغم رفض الاتحاد الاوروبي منحها وضع اقتصاد سوق قبل ثلاثة أيام.

بدأ سريان قانونين، هما قانون الترخيص الاداري والقانون المعدل للتجارة الخارجية الخميس الماضي في خطوة لاظهار الجهود الجديدة التي تبذلها البلاد لتحسين آلية اقتصاد السوق.

يبسط قانون الترخيص الاداري وهو الأول من نوعه في العالم من اجراءات الموافقة الادارية ويزيل القيود التي تعد غير ضرورية.

ويقول الخبراء أن القانون يساعد في الحد من الحمائية واساءة استغلال السلطة، حيث يقيد سلطة الحكومات ويساعد على زيادة شفافية إجراءات الموافقة الادارية ويخفض من تكلفة الادارة.

ومن المتوقع أن يخفض القانون أو يزيل العقبات التي تعوق الأفراد والمنظمات للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ويساعد الصين على الوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها تجاه منظمة التجارة العالمية.

وقال يوان شو هونغ نائب رئيس كلية الدولة للادارة أن القانون يقدم ضمان نظام لآلية السوق لتلعب دورا اكثر اهمية في الاقتصاد الكلي.

وبموجب القانون المعدل للتجارة الخارجية سوف يتمكن الأفراد والشركات وحتى الأجانب لأول مرة من مزاولة أنشطة التصدير والاستيراد دون الحصول على موافقة حكومية.

ووفقا للقانون المعدل يصبح أي شخص أو شركة قادرا على مزاولة أنشطة التجارة الخارجية بعد التسجيل مع الادارات الحكومية المعنية، وليس هناك حاجة للحصول على إذن رسمي طالما أن المتقدم للحصول على الموافقة شركة قانونية.

وقال شن سيباو رئيس مدرسة القانون التابعة لجامعة الأعمال والاقتصاديات الدولية: إن القانون الجديد أكد على الدور الرائد للأشخاص الطبيعيين والشخصيات الاعتبارية في السوق مما يعد تحسينا في آلية اقتصاد السوق في الصين.

ندبت الصين بعض الشركات المملوكة للدولة للعمل في مجال التجارة الخارجية قبل حملة الاصلاح والانفتاح على العالم الخارجي التي بدأت عام ١٩٧٨م.

ولاحقا تم منح مزيد من شركات التجارة الخارجية تراخيص بشرط أن تفي تلك الشركات بالمتطلبات الرسمية.

وقال لي تشنغ قانغ نائب مدير مكتب التجارة النزيهة بوزارة التجارة أن "الافراط في السيطرة على التجارة الخارجية لم يتوافق بشكل واضح مع اقتصاد السوق حيث فرض قيودا على المنافسة".

وأضاف: إن الصين أصدرت حينذاك قانونها الأول للتجارة الخارجية عام ١٩٩٤م واستعدت لاصدار قانون آخر بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١م بهدف الوفاء بالتزاماتها بشكل أفضل.

وفي ٤ ابريل ٢٠٠٤م مررت اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني القانون المعدل للتجارة الخارجية.

وقال نائب المدير: إن الصين سوف تحمي أيضا حقوق الملكية الفكرية في أنشطة التجارة الخارجية وفقا للقانون المعدل والقوانين واللوائح الأخرى ذات الصلة.

وأضاف: انه من غير المعقول لبعض أعضاء منظمة التجارة العالمية أن لايمنحوا الصين وضع اقتصاد السوق".

تطور القطاع الخاص سريعا خلال تلك السنوات ليشكل نسبة كبيرة من الاقتصاد الوطني بينما تم إلغاء كثير من الاجراءات الادارية في الحكومة ونتيجة لذلك فإن أسعار ما يزيد على ٩٠٪ من السلع يحددها السوق بشكل مستقل.

كما عدلت الصين أكثر من ٣ آلاف قانون ولائحة وسياسة خاصة بالتجارة الخارجية للوفاء بلوائح منظمة التجارة العالمية وفقا لما أضافه لي.

بيد أن الاتحاد الاوروبي رفض منح الصين وضع اقتصاد السوق الكامل يوم الاثنين الماضي بسبب ما وصفه بالتدخل الزائد للدولة وضعف سيادة القانون وضعف حوكمة الشركات.

وقد نجحت الصين حتى الآن في الحصول على الاعتراف بوضع اقتصاد السوق من نيوزيلندا وسنغافورة وماليزيا وتايلاند وقرغيزستان وبنين وتوجو بيد أنه مازال يتعين عليها اقناع الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي.

كما ناشد الخبراء النظر بعقلانية في قضية منح الصين وضع اقتصاد السوق حيث أن آلية اقتصاد السوق في البلاد لا يمكن انكارها بمجرد الرفض وعلى الجانب الآخر فإن جزءا من المعايير للحصول على وضع اقتصاد السوق التي حددتها بعض الدول المتقدمة يظهر أيضا اتجاه مزيد من الاصلاح والتنمية في الاقتصاد بالصين.

أدت قضية وضع اقتصاد السوق إلى عدد لا حصر له من قضايا مكافحة الاغراق في العالم بما في ذلك الصين وفقا لما ذكره الخبراء.

والآن يمكن للدول الأخرى استخدام أسعار أسواق دولة ثالثة للاسترشاد بها لمقارنتها بالأسعار المحلية لتحديد ما إذا كانت المنتجات الصينية قد تسببت في عمليات إغراق من عدمه حيث أن البلاد لا تتمتع بوضع اقتصاد السوق.

وقال لي تشنغ قانغ "بيد أن تلك القضية لن تحد من الازدهار المتواصل لأنشطة التجارة الخارجية الصينية ولن تغير من توجهها للحصول على وضع اقتصاد السوق الكامل".